

قياس فعالية حوكمة الشركات باستخدام التحليل العاملي التوكيدي بشركات الإسمنت في الغرب الجزائري
Measure the success of corporate governance with the use of confirmatory factor analysis in cement companies in the west of Algeria

غربي صباح¹، بن عبد العزيز سفيان²، طاوش قندوسي³

¹ المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت-، sabah_sa16@hotmail.com

² جامعة طاهري محمد- بشار-، benabdelazizsoufyane@gmail.com

³ جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة-، tkandouci@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/06/14

تاريخ القبول: 2019/05/29

تاريخ الاستلام: 2019/05/19

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لقياس مدى فعالية حوكمة الشركات بالإسمنت في الغرب الجزائري وذلك باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، ومعرفة البنية العالمية وأهم المكونات والمؤشرات التي تمكن من دراسة هذه المتغيرات بصفة دقيقة وصحيحة وبغية الوصول لذلك تم اختيار عينة قصدية من شركات الإسمنت في الغرب الجزائري حيث شملت 121 استبانة، فتوصلت النتائج إلى أن حوكمة الشركات تحتفظ ببنيتها العالمية المكونة من الأبعاد الستة: الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية احترام أصحاب المصالح، الانضباط حيث من ضمن الاقتراحات الذي أظهرها برنامج (AMOS, Version20) هو حذف الأسئلة المتعلقة بكل بعد الذي يفترض بأن عملية حذفها ستزيد من قوة دلالة النموذج ومن جودة مؤشرات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إفصاح والشفافية، مساءلة، شركات الإسمنت في الغرب الجزائري، تحليل عاملي توكيدي.

تصنيف JEL: G35, G34

Abstract :

The objective of this study is to measure the effectiveness of corporate governance in cement companies in the West of Algeria by using empirical analysis, knowledge of the global structure and the most important components and indicators that enable the study of these variables in a precise and correct manner. In order to achieve this, The results show that corporate governance retains its global structure of six dimensions: disclosure and transparency, board responsibilities, equity, social responsibility, stakeholder respect, discipline. Among the suggestions made by Bernam (AMOS, Version20) is to delete the questions related to each post, which is supposed to delete the process will increase the strength of significance model and quality indicators.

Key Words: Corporate Governance, Disclosure and Transparency, Accountability, Cement Companies in the West of Algeria, Global Analytical Analysis.

Jel Classification Codes : G35, G34.

Résumé :

Cette étude vise à mesurer le succès de la gouvernance d'entreprise au sein Des Entreprises Cimentières à L'ouest Algérien grâce à l'utilisation de l'analyse factorielle confirmatoire et à la dissection de la structure factorielle, en plus des éléments et indicateurs les plus importants qui permettent d'étudier les variables de manière exacte et correcte. Une approche descriptive et analytique a été utilisée sur un échantillon intentionnel de 121 questionnaires. Les résultats montrent que la gouvernance d'entreprise conserve sa structure globale à six dimensions: divulgation et transparence, responsabilités du conseil d'administration, équité, responsabilité sociale, respect des parties prenantes, discipline. L'une des suggestions faites par (AMOS, Version20) est de supprimer les questions relatives à chaque dimension qui selon le processus de suppression augmenteront la force de l'indication du modèle et la qualité de ses indicateurs.

Mots-clés : Gouvernance d'entreprise, Divulgation et transparence, Reddition de comptes, les Entreprises Cimentières à L'ouest Algérien, Analyse factorielle confirmatoire

Codes de classification Jel: G34, G35

1. مقدمة:

لقد ازداد الاهتمام بقضية الحوكمة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية، فضلا عن سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية؛ حيث أدت الانهيارات المالية والتقلبات في أسواق المال في العديد من البلدان إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من المضاربين في البورصات من أخطاء مجالس إدارة الشركات، والمديرين التنفيذيين بها. وقد أسفر ذلك عن الاهتمام بالدور الذي يلعبه مفهوم حوكمة الشركات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دوره في استقرار الأسواق المالية وتحويلها من سوق مضاربة إلى سوق استثمارية وسوف يؤدي هذا إلى جذب الاستثمارات وتدعيم اقتصاديات الدول (العزاني، 2016) وعلى هذا الأساس أصبحت أسلوبا عمليا يتم التأكد من خلاله من حسن تسيير وإدارة هذه المنظمات بالشكل الذي يعمل على خلق القيمة لمختلف الأطراف، وتحقيق التنمية المستدامة. وهي كنتيجة للتوجه نحو العمل على توفير أكبر قدر من الشفافية والثقة في المنظمات (غضبان، 2014، صفحة 16).

كما توصل العديد من الباحثين بأن حوكمة الشركات تختلف من بيئة اقتصادية لأخرى، وعليه يتداخل مفهوم حوكمة الشركات مع كافة الأبعاد التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول، وهو ما يجعله بالغ التعقيد وذا آثار متشعبة (كموش، 2018، صفحة 26) مما جعلهم يهتمون بها على اعتبار أنها أداة أساسية في تقدم هذه الشركات في العصر الحديث الذي يتصف بالديناميكية العالية (hassan, 2015, p. 10) كما تساهم حوكمة الشركات في مساعدة المؤسسات على البقاء في ظل بيئة يتزايد فيها التنافس وذلك من أجل تأكيد مسؤوليات الإدارة وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية ومساءلتها. إضافة إلى ضمان النزاهة والشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات والمساءلة عن حملة الأسهم وكذا أصحاب المصلحة وبالتالي تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات (Sinan, 2008, p. 9) (حسايني، 2012، صفحة 10) لذلك حرصت العديد من المجمعيات المهنية والمنظمات العالمية على إصدار مجموعة من المبادئ والمعايير المحددة لمجموعة من الإجراءات الخاصة بحوكمة الشركات (كموش، 2018، صفحة 26)، على هذا الأساس لم يتم التوصل إلى إطار موحد لحوكمة الشركات الأمر الذي جعل (Gherbi, 2019) التعمق في النماذج المختلفة التي تقوم عليها دراسة حوكمة الشركات من أجل تحقيق التكامل مع جهود الباحثين في التوصل إلى إطار يلائم احتياجات الأطراف المعنية في حوكمة شركات بالشركات الجزائرية بما يوافق واقعها الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام وشركات الإسمنت في الغرب الجزائري بشكل خاص. وعليه الهدف الرئيسي للدراسة الحالية توضيح أهم المبادئ التي يتم من خلالها قياس حوكمة الشركات بشركات الإسمنت في الغرب الجزائري ولتحقيق ذلك تناول الدراسة الإشكالية التالية:

كيف يمكن قياس فعالية حوكمة الشركات في شركات الإسمنت في الغرب الجزائري؟

للإجابة على هذه الإشكالية؛ سوف يتم في الدراسة الحالية اختبار النموذج الموحد لحوكمة الشركات للشركات الجزائرية التي قمنا من استخلاصه بما يوافق واقع وبيئة الأعمال الجزائرية وذلك بعد دراسة مجموعة من النماذج المطبقة في حوكمة الشركات.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية شركات الإسمنت في الغرب الجزائري وذلك باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، وهذا من أجل التعرف على البنية العاملية وأهم المكونات والمؤشرات التي تمكن من دراسة هذه المتغيرات بصفة دقيقة وصحيحة، وتحديد لكل بعد أهم مؤشرات قياسه.

منهج الدراسة:

يهدف اختبار نموذج البحث تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة الحالية للوصول للنتائج المرجوة .

2. مفهوم حوكمة الشركات:

لا يوجد تعريف محدد لحوكمة الشركات إذ أن المصطلح اختلف عليه في اللغة العربية حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل الحكم الرشيد، الإدارة الحكيمة في حين رأى بعض الإقتصاديين بتسميتها أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزينة أو الحاكمة المؤسسية ولكن المصطلح الإنجليزي (Corporate

Governance متفق عليه من كافة الإقتصاديين القانونيين والمحليلين (Edward Freeman, 1983)، وفيما يلي أهم تعاريف حوكمة الشركات من عدة وجهات نظر محليا ودوليا :

- ◀ عرفت منظمة التمويل الدولية (International Finance Corporate (IFC), 2005, p. 01) الحوكمة على أنها: "هيكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات، وتتمحور حول العلاقة بين كل من الإدارة والمساهمين وباقي أصحاب المصلحة".
- ◀ حوكمة الشركات تعني (Mateescu, 2015, p. 171; Gupta, 2009, p. 299) الإطار العام الذي يجمع قواعد وعلاقات ونظم ومعايير وعمليات تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات ومن الممكن تفصيل هذا التعريف كما يلي :
- القواعد : مجموعة من القوانين والإجراءات المنظمة لعمل الشركات داخليا وخارجيا.
- العلاقات : تشمل جميع العلاقات المتداخلة مع كافة الأطراف ذات العلاقة أو ذات المصلحة بعمل الشركة خاصة بين الملاك والإدارة ومجلس الإدارة ولا ننسى العلاقة مع المنظمين القانونيين والحكومة والعاملين والمجتمع الكبير المحيط بالشركة.
- النظم والمعايير : مجموعة النظم التي توظفها الشركة لممارسة عملها وتحقيق أهدافها مثل نظم القياس ومعايير الأداء وغير ذلك.
- العمليات : مجموعة العمليات التي تمارسها الشركة مثل تفويض السلطات واتخاذ القرارات وتسلسل التقارير وتوزيع المسؤوليات .

كما بين ((Niarlae. F, 2011, p. 562; Jackson, 2010, p. 06) أن كثير من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية والحوكمة كانت موجودة ولكن لم تلق الإهتمام الكافي، ونتيجة التطور الكبير الذي رافق الثورة الصناعية وبروز الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات وانفصال الإدارة عن الملاك وظهور الشركات الصناعية المساهمة الضخمة والتوسع في أعمالها أدى إلى ظهور تعارض بين الإدارة والمساهمين وفي أعقاب الأزمات المالية العالمية التي أصابت أسواق المال في كثير من دول العالم زاد هذا من الإهتمام بموضوع "حوكمة الشركات".

وعليه فحوكمة الشركات تتعلق بجميع العمليات والنظم المتعلقة بإدارة الشركة والتحكم فيها إضافة إلى الإهتمام بالالتزام الشركات بالمعايير والأنظمة والإجراءات التي تحكم العمل والأدوار التي تمارسها الأطراف ذات المصلحة بالشركة والعلاقات بينها وأضاف (عياش، ز:، 2018، صفحة 05) بأن حوكمة الشركات هي "مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بيت إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها"، وعلى هذا الأساس في الدراسة الحالية سوف نعتمد عليه وذلك بتحديد أهم المعايير والمبادئ التي تخص حوكمة الشركات والتي يجب تفعيلها بالشركات الجزائرية.

3. أهمية حوكمة الشركات :

- لقد إهتم كثير من الباحثين ومدراء المنظمات بحوكمة الشركات إذ إعتبروها أداة أساسية لتقدم المنظمات في هذا العصر الحديث الديناميكي (hassan, 2015, p. 19) كما بينت دراسات (كافي،، 2013، صفحة 20: حماد،، 2005، صفحة 22) ودراسة (Sinan, 2008, p. 12; Akash Chattopadhyay, 2018, p. 14) أن أهمية حوكمة الشركات تتمثل فيما يلي :
- تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تأكيدا لمسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه تسريع اكتشاف التلاعب والغش المالي، واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه لعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمهما وتأثيرها على الشركة.
- تضمن حوكمة الشركات لمنظمات الأعمال النزاهة والشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات والمسائلة عن حملة الأسهم وكذا أصحاب المصلحة وبالتالي تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات.
- تساعد حوكمة الشركات المنظمة على البقاء في ظل بيئة يتزايد فيها التنافس.
- تؤدي الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات إلى تحسين نظام المراقبة الداخلية مما يؤدي إلى زيادة المسائلة وتحسين هوامش الربح وبالتالي زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.

- إن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات يمكن أن تمهد لنمو المنظمة في المستقبل وكذا التنوع في نشاطاتها وبالتالي استقطاب مستثمرين جدد.

- تساهم حوكمة الشركات في تفادي حدوث الأخطاء العمدية والانحرافات المتعمدة أو غير المتعمدة، أو العمل على تقليل ذلك إلى أدنى مستوى ممكن لحماية مصالح الشركة وذلك بإستخدام النظم الرقابية المتطورة.

4. مبادئ حوكمة الشركات:

نظرا للاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول، ليس هناك نموذجا موحدا لتطبيق حوكمة الشركات يمكن أن يعطي نفس النتائج في جميع دول العالم، مما أدى إلى ظهور العديد من المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بمبادئ حوكمة الشركات وتطبيقها، و من بين هذه المنظمات والهيئات لجنة كادبوري (Cadbury Committee) في المملكة المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، وصندوق المعاشات العامة (Calpers)، ولجنة (Blue Ribloom Comittee) في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، وإنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام 2002، أما في الجزائر فقد تم إنشاء ميثاق الحكم الراشد 2009 غير أنه غير كافي لأنه يخص مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك في الدراسة الحالية اعتبرنا منظمة المواصفات الدولية أيزو (26000) دليلا إرشاديا لكافة أنواع الشركات بغض النظر عن حجمها أو موقعها وهذا لذكرها مبادئ توافق بيئة الأعمال الجزائرية، وتم اشتقاق نموذج موحد لحوكمة الشركات بالشركات الجزائرية وهذا وفق لما يجعلها مفعلة بما يوافق واقعها وهذا بعد المقارنة بين مبادئ حوكمة الشركات في المملكة المتحدة (Financial Reporting Council, 2014, p. 6)، ومبادئ حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية (Sarbanes, 2002)، ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك؛ OCDE, 2004، صفحة 2)، ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة المواصفات الدولية أيزو (ايزو26000، 2010، صفحة 01) ومبادئ ميثاق الحكم الراشد (GOAL, 2009, p. 9) من أجل التوصل لما يتلاءم والشركات العاملة في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

يمكن ملاحظة أن هناك مجموعة من المبادئ المشتركة بينها، غير أن المبادئ الصادرة عن منظمة المواصفات الدولية أيزو (ايزو26000، 2010، صفحة 5) المتمثلة في القابلية للمساءلة والشفافية، والسلوك الأخلاقي واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون، واحترام المعايير الدولية السلوكية، واحترام حقوق الإنسان فهي تعتبر شاملة لجميع المبادئ الواردة في الدراسة الحالية، وتحقق الفوائد المطلوبة من الحوكمة. وقد بين (غضبان، 2014، صفحة 36) أن مركز حوكمة الشركات في الجزائر يركز على اعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ومن هنا سوف يتم اعتماد أيضا مبادئ منظمة المواصفات الدولية أيزو لأغراض الدراسة الحالية لأن غالبية الشركات الجزائرية أصبحت تأخذ بعين الاعتبار خلق فرص الحوار بين المنظمة وأحد أطرافها المعنية والاهتمام بالجانب الاجتماعي للعامل وبيئته نظرا لزيادة الوعي للأطراف المعنية بحقوقهم. (Gherbi, 2019, p. 56)

على هذا الأساس قامت دراسة (Gherbi, 2019, pp. 56-57) بصياغة نموذج مقترح لتطبيقه في قياس حوكمة الشركات الجزائرية بناء على أهم المؤشرات والمبادئ التي يمكن أن نجدها في أغلب الشركات الجزائرية بما يوافق طابعها القانوني والتجاري وخصائصها بشكل عام.

4. 1. أهم المبادئ والمقاييس التي سوف يتم استخدامها لقياس نموذج حوكمة الشركات الجزائرية (Gherbi, 2019):

الإفصاح والشفافية Disclosure and transparency: ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات عملية الإفصاح والشفافية وذلك بالإفصاح الدقيق وفي الوقت المحدد على الأمور المالية المتعلقة بالشركة وكذا الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة الشركة حيث تم تنمية مؤشرات المبدأ بالاعتماد على معايير (ايزو26000، 2010، صفحة 06؛ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك؛ OCDE، 2004، صفحة 2) وكذا معايير (GOAL, 2009, pp. 9-12) وذلك من خلال الإفصاح والشفافية على المعلومات التالية:

- ✓ درجة الإفصاح عن المعلومات المالية والمادية للشركة ومدى توفير قنوات لنشر المعلومات تمكن المستخدم من الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة في الوقت المحدد وبكلفة عملية وعلى نحو عادل.
- ✓ درجة الإفصاح عن إستراتيجية الشركة وعلى الأطراف المعنية والمعايير والإجراءات المستخدمة لتحديدهم واختيارهم وإشراكهم.
- ✓ إعداد مراقبة فعالة من قبل مدقق مستقل ومراجعة المعلومات بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.
- ✓ مدى قدرة أعضاء مجلس الإدارة الوصول إلى المعلومات الدقيقة والمناسبة وفي الوقت المحدد من أجل القيام بمسؤولياتهم.
- ✚ **مسؤوليات مجلس الإدارة Responsibilities of the Board of Directors**: تم تنمية مؤشرات المبدأ بالاعتماد على معايير (Financial Reporting Council, 2014, p. 6; GOAL, 2009, pp. 3-4). ومعايير (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك; OCDE، 2004، صفحة 8) وعليه ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات دليلا استراتيجيا للشركة ومراقبة فعالية للإدارة من خلال مجلس الإدارة وذلك بالعمليات التالية:
- ✓ مدى استقلالية وموضوعية مجلس الإدارة مع إمكانية حصول أعضاء المجلس على المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت المحدد.
- ✓ درجة الإفصاح عن عدد جلسات مجلس الإدارة ومعدل حضور كل عضو ومدى امتلاكه نظم معلومات تعزز وتفعل حوكمة الشركات، من أجل السهر على وضع نظام تقييري فعال وتقييمي شفاف.
- ✓ مدى شرح الإستراتيجية بواسطة وضع خطة عمل مع تحديثها بانتظام وتأطيرها بسياسة عامة للمخاطر مع وجود لجنة للمراجعة الداخلية ذات اطار عملي محدد ومكتوب.
- ✓ مدى تحديد معايير انتقاء أعضاء الفريق التنفيذي ونظم تقييم ذات شفافية مع وضع نظام مراقبة خاص بالشركة بواسطة اللجوء إلى التدقيق الخارجي.
- ✚ **العدالة Justice**: ينبغي أن يكون هناك إجراءات رسمية وعادلة تضمن أهم الحقوق الأساسية لمختلف الأطراف المعنية بالشركة حيث اعتمدت دراسة (Gherbi, 2019, pp. 60-61) على معايير (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك; OCDE، 2004، الصفحات 3-6) ومعايير (GOAL, 2009, p. 295) حيث شملت المؤشرات الموالية:
- ✓ الحق في الحصول على كافة المعلومات من أجل اتخاذ القرارات.
- ✓ الحصول على أهم التغييرات التي حدثت في هياكل وترتيبات والوثائق الرسمية للشركة.
- ✓ توزيع الأعمال على الموظفين بناء على كفاءاتهم.
- ✓ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- ✓ تشكيل لجنة المراجعة من خارج أعضاء مجلس الإدارة
- ✚ **المسؤولية الاجتماعية Social responsibility**: على الشركات محل الدراسة أن تلتزم بممارسة عدد من المسؤوليات الاجتماعية تجاه كل أصحاب المصلحة سواء المجتمع المحلي و الزبائن والبيئة والمساهمين والعاملين حيث دراسة (Gherbi, 2019, pp. 61-62) أولت لها أهمية كبرى في نموذج حوكمة الشركات الجزائرية وهذا لواقع الشركات الجزائرية بشكل عام وشركات الإسمنت الغرب الجزائري كنتيجة مهمة توصلت لها الدراسة بعد الدراسة الاستطلاعية خاصة لبيئة أعمال هذه الشركات ومن أهم مؤشرات التي اعتمدها بناء على معايير (ايزو26000، 2010، صفحة 12؛ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك; OCDE، 2004، صفحة 16) ومعايير (GOAL, 2009, p. 10) مايلي:
- ✓ مساهمة الشركات في بناء وإنجاز مشاريع أساسية لمجتمع كالجسور والطرق والمرافق العمومية.. الخ
- ✓ الالتزام بالتطوير المستمر لجودة ونوعية المنتج من أجل رضا الزبائن.
- ✓ استخدام الشركات تقنيات حديثة ومتطورة لحماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاطها.

✓ الاهتمام بشكاوى العملاء من اجل معالجتها بأقرب الآجال.
✓ سعي الشركات لتوافق بين أهدافها وأهداف المجتمع وقيمه وسلوكيات أفرادها.
✚ احترام مصالح الأطراف المعنية Stakeholders: ينبغي أن تقوم الشركات بعدة ممارسات من أجل حماية واحترام مصالح الأطراف المعنية كمالكيها وأعضاءها وعملائها والأفراد والجماعات الأخرى التي لها مصلحة في التعامل معها حيث تم تنمية مؤشرات المبدأ بالاعتماد على معايير (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك; OCDE، 2004) ومعايير (GOAL، 2009، p. 12; Financial Reporting Council، 2014، p. 20) في دراسة (Gherbi، 2019، pp. 66-67) وهي موضحة كالآتي:

✓ الاعتراف بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية لأصحاب المصلحة.
✓ حصول أصحاب المصلحة على تعويضات عند انتهاك حقوقهم.
✓ وضع اعتبار لإشراك الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات.
✓ ضمان للأطراف المعنية حصولها على معلومات المتعلقة بالشركة في الوقت المناسب.
✚ الانضباط Discipline: أي مدى دراية وإحاطة الأطراف المعنية بالقواعد التي تحكم العمل بالشركة بطرق تعزز وتدعم حوكمة الشركات، تم تنمية مؤشرات المبدأ بالاعتماد على معايير (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك; OCDE، 2004) وكذا معايير (Financial Reporting Council، 2014; GOAL، 2009) في دراسة (Gherbi، 2019، pp. 66-67) وتشمل العناصر التالية:

✓ وجود ضوابط بشأن استخدام كلمة السر لكل موظف.
✓ تزويد المساهم بالمعلومات الكافية الخاصة بتاريخ وأماكن الاجتماعات العامة في الوقت المناسب .
✓ التزام العمال بالانضباط في أداء واجباتهم.
✓ اهتمام الشركات بالسرية في تعاملاتها بما يدعم تعزيز الحوكمة فيها.
✓ التزام الشركات بخططها المرسومة وتسعى لتنفيذها للوصول لأعلى الدرجات.
وبعد التعريف لأهم الإجراءات والمقاييس التي سوف يتم استخدامها لقياس فعالية حوكمة الشركات في شركات الإسمنت في الغرب الجزائري، قمنا بتصميم استبيان يشمل مختلف المعايير والمؤشرات التي ذكرناه وتحكيمة من طرف باحثين ودكاترة مختصين بالموضوع من اجل قياس حوكمة الشركات في شركات الإسمنت في الغرب الجزائري.

5. الدراسة التطبيقية:

1.5 مجتمع وعينة الدراسة: استهدفت دراستنا شركات الإسمنت في الغرب الجزائري (شركة الإسمنت ببني صاف SCIBS، شركة الإسمنت زهانة بمعسكر SCIZ، شركة الإسمنت بسعيدة SCIS، شركة الإسمنت لافارج بعكاز شمال-شرق ولاية معسكر CLO، شركة الإسمنت بشلف ECDE) حيث تمكن الباحثين من ملئ 121 استمارة .

2.5 عرض وتحليل ومناقشة النتائج :

تم ذلك باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم إجابات المستجوبين عن المتوسط الحسابي، كما تم استخدام مقياس لكارث الخماسي لتقييم أسئلة المتغيرات الكامنة وفق السلم التالي :

✚ من 1 إلى 1.80: درجة موافقة متدنية جدا (معدومة)
✚ من 1.81 إلى 2.61: درجة موافقة متدنية (ضعيفة)
✚ من 2.62 إلى 3.42: درجة موافقة متوسطة.
✚ من 3.43 إلى 4.23: درجة موافقة عالية.
✚ من 4.24 إلى 5: درجة موافقة عالية جدا.

1) مدى تطبيق حوكمة الشركات بأبعادها لدى الشركات محل الدراسة: سيتم الدراسة الحالية التعرف على مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ككل أو على مستوى أبعاده لدى عينة الدراسة وقد جاءت النتائج وفق ما هو موضح في الجدول أدناه (1) حيث تشير النتائج إلى أن متوسط درجات العينة على مقياس حوكمة الشركات بلغ 3.7400 وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على أن شركات الإسمنت الغرب الجزائري بها حوكمة الشركات وأصحاب إتخاذ القرارات يقرون بأن بالشركات محل الدراسة مبدأ الانضباط حيث سجل أعلى مرتبة حسب المتوسط الحسابي الذي بلغ 3.9690 وتليه قيمة متوسط المسؤولية الاجتماعية 3.9535 وذلك بحكم نشاط الشركات محل الدراسة في حين كان أكبر انحراف معياري قدر ب84960، خاص بمبدأ العدالة وهذا ما يبدو واضحاً في شركات الإسمنت في الغرب الجزائري حيث تقل نسبة العدالة في توزيع الوظائف على أساس الكفاءة.

جدول(1): مستوى حوكمة الشركات عند عينة الدراسة

الرمز	أبعاد حوكمة الشركات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
TD	الإفصاح والشفافية	3,8060	,72064	عالية
CAR	مسؤوليات مجلس الإدارة	3,5425	,78021	عالية
J	العدالة	3,3616	,84960	متوسطة
RS	المسؤولية الاجتماعية	3,9535	,61261	عالية
RPP	احترام أصحاب المصالح المعنية	3,8072	,54518	عالية
P	الانضباط	3,9690	,69490	عالية
CGM	متوسط درجات العينة على مقياس حوكمة الشركات	3,7400	,59205	عالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS

3-5 تقييم نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي:

إن النماذج العملية لا تدرس العلاقات بين متغيرين مختلفين أو متغيرات مختلفة، إنما تكتسي طابعاً تحليلياً، لأنها تعني أساساً بتحليل مفهوم معين، أو متغير معين، إلى أبعاده أو العوامل التي يفترض أنها تشكل بنية المفهوم، بمعنى يفترض الباحث أن للمفهوم بنية ويفترض أن هذه البنية تتألف من مكون واحد أو مكونين أو عدة مكونات فإذا كان المفهوم يتألف من مكون واحد يدعى بمفهوم متجانس أو بمفهوم وحيد البعد. وعلى هذا الأساس توجد عدة أنواع من النماذج العملية تتمثل فيما يلي (تيغزة، 2011، الصفحات 16-20):

(1) النموذج العاملي وحيد العامل أو البعد.

(2) النموذج العاملي الذي ينطوي على عاملين أو أكثر من عاملين، ولنصطلح على تسميته بالنموذج العاملي المتعدد العوامل أو الأبعاد.

(3) النموذج العاملي من الدرجة الثانية أو النموذج العاملي الهرمي.

وفي الدراسة الحالية بصدد تحليل النموذج العاملي الذي ينطوي على عاملين أو أكثر من عاملين، ولنصطلح على تسميته بالنموذج العاملي المتعدد العوامل أو الأبعاد من الدرجة الأولى لهذا الغرض استخدمنا أسلوب التحليل العاملي التوكيدي للتحقق من الصدق البنائي للمقاييس المختلفة التي تم بنائها بالإعتماد على الدراسات السابقة، من أجل معرفة علاقة كل متغير كامن بالأسئلة التي تم تحميلها عليه حيث يتم تقييم نموذج القياس ومعرفة مدى جودته من خلال مؤشرات جودة المطابقة، وتعتبر هذه الخطوة من متطلبات النمذجة للمعادلات البنائية (تيغزة، 2012، صفحة 10) لكن قبل ذلك لابد من الكشف عن إعتدالة التوزيع لبيانات العينة محل الدراسة وذلك من خلال معاملي التفلطح والإلتواء وقد جاءت النتائج وفق الجدول التالي(2):

جدول(2): إختبار التوزيع الطبيعي لأسئلة الدراسة

الإلتواء	التفطح	أسئلة الدراسة	الإلتواء	التفطح	أسئلة الدراسة
-941	-1,133	RS6	-695	,790	CAR1
-756	-,356	RS7	-,534	-,331	CAR2
-,369	-1,443	RS8	-,751	,662	CAR3
-1,292	2,693	RPP1	-,973	2,165	CAR4
-1,119	1,615	TD1	-1,848	5,042	CAR5
-,725	-,098	TD2	,474	-1,145	CAR6
,014	-1,345	TD3	-,565	-,381	CAR7
-,614	-,296	TD4	-,399	-,866	CAR8
-,491	-,693	TD5	-,108	-,825	CAR9
-,630	-,392	TD6	-,128	-,695	CAR10
-1,004	,834	TD7	-,324	-,596	CAR11
-,495	-,304	TD8	-,424	-,246	CAR12
-,747	,510	TD9	-,377	-,381	CAR13
-,855	-,350	RPP2	-,017	-,508	CAR14
-,332	-,937	RPP3	-,576	,136	J1
,041	-1,166	RPP4	-,373	-,517	J2
,518	-,924	RPP5	,300	-1,253	J3
-,838	,437	RPP6	,169	-,928	J4
-,923	-,243	P1	-1,502	3,398	RS1
-,444	-,590	P2	-1,153	1,013	RS2
-,889	,688	P3	-,490	-,938	RS3
-1,156	1,262	P4	-,442	-,981	RS4
			-,696	-,456	RS5

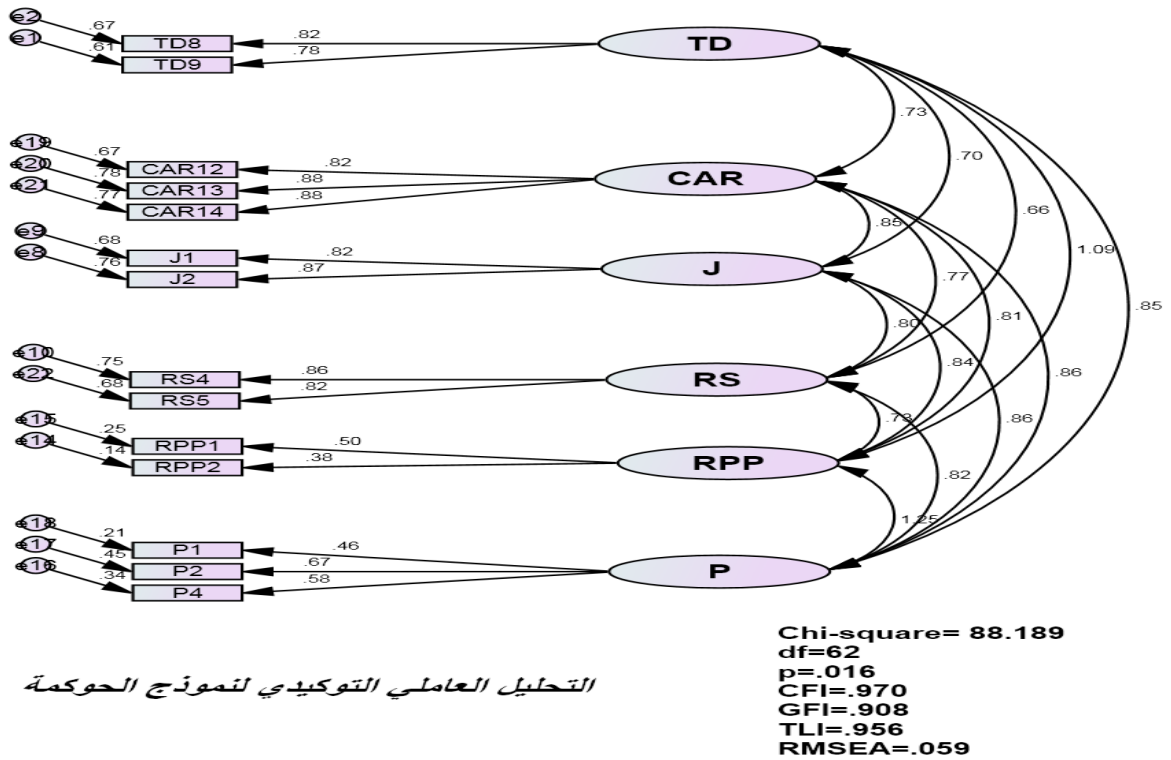
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS

فحسب (ماحي، 2017، صفحة 99: بن أشمبو، 2010، صفحة 120) أن الإلتواء يقصد به مدى بعد البيانات عن التماثل وهي مقاييس نسبية تستخدم للمقارنة بين التواء التوزيعات متمثلة في قيم محصورة بين (+3) و (-3) فالقيم السالبة تعني الإلتواء جهة اليسار والقيم الموجبة تعني الإلتواء جهة اليمين أما قيمة الصفر تعني عدم وجود الإلتواء واقترح (Hair, 1998) أن تكون قيم الإلتواء أقل من 2.5 للحكم على اعتدالية البيانات. أما عن قيم التفطح لكي تكون البيانات صالحة للإستخدام عليها هناك من يقول عليها ان لا تتجاوز 8 وهناك من يقول ينبغي أن لا تتجاوز القيمة 10.

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح بخصوص قيم الإلتواء عدم وجود قيمة أكبر من العتبة 2.5 بحيث يتبين أن أغلبية قيم الإلتواء سالبة وتدل على ميول المشاهدات نحو القيم الكبيرة اي تميل للموافقة وأكبر قيمة سالبة للإلتواء (-1.848) خاصة بالسؤال الخامس لبعده مسؤوليات مجلس الإدارة في حين يوجد ستة قيم للإلتواء موجبة وتدل ميلان المشاهدات نحو عدم الموافقة واكبر قيمة موجبة (+0.518). أما قيم التفطح الموضحة في الجدول جميعها كانت أقل من 8، وعليه نخلص أن شروط التوزيع الطبيعي محققة وبيانات الدراسة الحالية تتبع التوزيع الطبيعي.

4-5 التحليل العاملي التوكيدي لنموذج حوكمة الشركات:

إن متغير حوكمة الشركات والذي يعتبر المتغير التابع في الدراسة الحالية حيث تم قياسه من خلال مبادئه التي تحقق أهداف الدراسة الحالية المتعلقة بشركات الاسمنت في الغرب الجزائري حيث تشمل: الإفصاح والشفافية (TD)، مسؤوليات مجلس الإدارة (CAR)، العدالة (J)، المسؤولية الاجتماعية (RS)، إحترام أصحاب المصالح المعنية (RPP)، الإنضباط (P)، بعد القيام بعدة تعديلات اقترحها البرنامج لعل أهمها حذف الفقرات التي تقل عن 0.30 كما يوضح الشكل الموالي(1):



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)

إن التحليل العائلي التوكيدي للمتغير التابع حوكمة الشركات قد بين لنا تشبع الفقرات على العامل أو البعد الذي تنتهي إليه، وكذلك تشبعات الأبعاد أو المحاور على المتغير الكلي وفق الجدول التالي:

جدول(3): تشبع فقرات مقياس حوكمة الشركات بأبعاده(مبادئها)

البعد	الرمز	الفقرة	التشبع	ملاحظة
الإفصاح والشفافية	TD8	وصول أعضاء مجلس الإدارة إلى المعلومات الدقيقة والمناسبة وفي الوقت المحدد من أجل القيام بمسؤولياتهم	0.82	مقبولة
	TD9	إعداد ومراجعة المعلومات بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.	0.78	مقبولة
مسؤوليات مجلس الإدارة	CAR12	يضع مجلس الإدارة نظام مراقبة خاص بالمؤسسة بواسطة اللجوء إلى التدقيق الخارجي.	0.82	مقبولة
	CAR13	يسهر مجلس الإدارة على وضع نظام تقييري فعال وتقييمي شفاف.	0.88	مقبولة
	CAR14	يقوم مجلس الإدارة بتقييم شفاف للمؤسسة.	0.88	مقبولة
العدالة	J1	حصول الأطراف المعنية على كافة المعلومات أثناء الطلب من أجل اتخاذ القرارات.	0.82	مقبولة
	J2	حصول الأطراف المعنية على أهم التغييرات التي حدثت في هيكل وترتيبات والوثائق الرسمية للمؤسسة.	0.87	مقبولة
مسؤولية الإجتماعية	RS4	اهتمام المؤسسة بشكاوى العملاء من اجل معالجتها بأقرب الأجل.	0.86	مقبولة
	RS5	سعي المؤسسة لتوافق بين أهدافها وأهداف المجتمع وقيمه وسلوكيات السكان.	0.82	مقبولة

مقبولة	0.50	اعتراف المؤسسة بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية لأصحاب المصلحة (أعضاء مجلس الإدارة، المساهم، المدقق الداخلي، الزبائن، الموردون، البنوك، العمال..)	RPP1	إحترام أصحاب المصالح المعنية
مقبولة	0.38	حصول أصحاب المصلحة (أعضاء مجلس الإدارة، المساهم، المدقق الداخلي، الزبائن، الموردون، البنوك، العمال..) على تعويضات عند إنتهاك حقوقهم	RPP2	
مقبولة	0.46	إلتزام العمال بالإنضباط في أداء واجباتهم.	P1	الإنضباط
مقبولة	0.67	إفصاح المديرين التنفيذيين عن كل المعلومات التي تخص عمليات تمس المؤسسة.	P2	
مقبولة	0.58	سعي المؤسسة لتنفيذ خططها للوصول لأعلى الدرجات.	P4	
مقبولة	0.73	ارتباط بعد الإفصاح والشفافية ببعده مسؤوليات مجلس الإدارة		
مقبولة	0.70	ارتباط بعد الإفصاح والشفافية ببعده العدالة		
مقبولة	0.66	ارتباط بعد الإفصاح والشفافية ببعده مسؤولية الاجتماعية		
مقبولة	1.09	ارتباط بعد الإفصاح والشفافية ببعده احترام اصحاب المصالح المعنية		
مقبولة	0.85	ارتباط بعد الإفصاح والشفافية ببعده الانضباط		
مقبولة	0.85	ارتباط بعد مسؤوليات مجلس الإدارة ببعده العدالة		
مقبولة	0.77	ارتباط بعد مسؤوليات مجلس الإدارة ببعده مسؤولية الاجتماعية		
مقبولة	0.81	ارتباط بعد مسؤوليات مجلس الإدارة ببعده احترام اصحاب المصالح المعنية		
مقبولة	0.86	ارتباط بعد مسؤوليات مجلس الإدارة ببعده الانضباط		
مقبولة	0.80	ارتباط بعد العدالة ببعده مسؤولية الاجتماعية		
مقبولة	0.84	ارتباط بعد العدالة ببعده احترام اصحاب المصالح المعنية		
مقبولة	0.86	ارتباط بعد العدالة ببعده الانضباط		
مقبولة	0.73	ارتباط بعد المسؤولية الاجتماعية ببعده احترام اصحاب المصالح المعنية		
مقبولة	0.82	ارتباط بعد المسؤولية الاجتماعية ببعده الانضباط		
مقبولة	1.25	ارتباط بعد احترام أصحاب المصالح المعنية ببعده الانضباط		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)

مع الأخذ بالإعتبار مؤشرات المطابقة لنموذج حوكمة الشركات وفق النتائج المبينة في الجدول(4):

جدول(4): مؤشرات جودة المطابقة لنموذج حوكمة الشركات

القيمة	عتبة قبول النموذج	المؤشر
88.189	ان تكون قيمته غير دالة	كاي تربيع Chi-square
62	-----	درجة الحرية
1.422	لا تتعدى 5	نسبة مربع كاي/ درجة الحرية (cmin/df)
0.059	0.08-0	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي (RMSEA)
0.050	أقل من 0.1	مؤشر جذر متوسط مربع البواقي (RMR)
0.05	أقل من 0.1	مؤشر جذر متوسط مربع البواقي المعياري (SRMR)
0.956	1-0.9	مؤشر تاكر-لويس (TLI)
0.908	1-0.9	مؤشر حسن المطابقة (GFI)
0.970	1-0.9	مؤشر المطابقة المقارن (CFI)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات أموس (AMOS, version22)، (وتم الاعتماد على مرجع (تيفزة،، 2012، الصفحات 10-12)، في استخراج قيم عتبة قبول النموذج).

إن نموذج حوكمة الشركات يتمتع بمؤشرات مطابقة جيدة كما وضع الجدول أعلاه غير أن الحصول على هذه المؤشرات جاء بعد عدة تعديلات في برنامج اموس حيث تم حذف الأسئلة التي تحسن من مستوى جودة مطابقة النموذج وبالتالي يمكن القول بأن مقياس حوكمة الشركات يحتفظ ببنية العاملية المكونة من الأبعاد أي من المبادئ الستة المتمثلة في الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، مسؤولية الاجتماعية، احترام أصحاب المصالح المعنية، الانضباط. كما تم في الدراسة الحالية بحساب ما يعرف بالثبات المركب (Composite Reliability) لنموذج الدراسة وفق المعادلة التالية (Kline, 2016, p. 313):

$$CR = \frac{(sum\ of\ loading)^2}{(Sum\ of\ loading)^2 + Sum\ of\ indicator\ Measurement\ Error}$$

Indicator Measurement Error calculated by 1-SMC(Squared Multiple Correlation)

$$\frac{(مجموع\ التشبعات)^2}{(مجموع\ أخطاء\ القياس) + (مجموع\ التشبعات)^2} = \text{الثبات المركب (للبعد أو المحور)}$$

وبالتعويض في المعادلة السابقة نجد:

● الثبات المركب لنموذج حوكمة الشركات = 0.96

وعليه نستنتج مما سبق أن نموذج الدراسة الحالية يتمتع بقدر كبير من الصدق في تمثيل البيانات وكذلك بمستوى مرتفع من الثبات.

6 . الخاتمة :

إن حوكمة الشركات تعتبر أكبر تحدي تواجهه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث لقيت الاهتمام العديد من طرف الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم، حيث أصبحت أسلوباً عملياً يتم التأكد من خلاله من حسن تسيير وإدارة هذه المنظمات بالشكل الذي يعمل على خلق القيمة لمختلف الأطراف، وتحقيق التنمية المستدامة، وهي نتيجة للتوجه نحو العمل على توفير أكبر قدر من الشفافية والثقة في منظمات الأعمال وعليه قدمت الدراسة الحالية قياس فعالية حوكمة الشركات باستخدام أحد الأساليب الحديثة في تحليل البيانات ألا وهو التحليل العاملي التوكيدي الذي يندرج تحت النمذجة بالمعادلات الهيكلية، حيث خلصت الدراسة بأن مقياس حوكمة الشركات يحتفظ ببنية العاملية المكونة من المبادئ الستة المتمثلة في الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، العدالة، مسؤولية الاجتماعية، احترام أصحاب المصالح المعنية، الانضباط.، حيث ضبنا لكل مبدأ أهم مؤشرات ومعايره التي تمكنا من قياسه بدقة وتعطينا معرفة مدى فعالية حوكمة الشركات في شركات الإسمنت في الغرب الجزائري. حيث توصي الدراسة الحالية بمايلي:

✓ تطبيق نموذج القياس في الشركات الجزائرية بشتى أنواعها ومعرفة مدى فعالية حوكمة الشركات فيها والبحث عن سبل تفعيلها.

✓ ضرورة قياس فعالية حوكمة الشركات بباقي شركات المجمع الصناعي للإسمنت في الجزائر "جিকা" (GICA) والعمل على إنشاء ميثاق حوكمة الشركات موحد يطبق بها لما لها من دور كبير في التنمية المستدامة بالجزائر.

✓ إلزام شركات الإسمنت في الغرب الجزائري بمتطلبات المبادئ الستة وتفعيلها وفق لما جاء به نموذج الدراسة الحالية.

✓ الإقتداء بشركة الإسمنت لافارج بعكاز كونها شركة خاصة وبها حوكمة شركات مفعلة أكثر من باقي شركات الإسمنت في الغرب الجزائر.

✓ ضرورة توحيد جهود الباحثين والعاملين بالشركات الجزائرية من أجل تفعيل حوكمة الشركات في الجزائر.

المراجع باللغة العربية:

- أ تيغزة.. (2012). "SPSS وليزر LISREL التحليل العامل الإستكشافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة"، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.. ص 10-12
- المنظمة الدولية للمقاييس ايزو 26000. (2010). "المواصفة القياسية الدولية الأيزو 26000، دليل إرشادي حول المسؤولية الاجتماعية". جنيف، سويسرا: الأمانة المركزية. ص 1-30
- ح غضبان. (2014). مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية". أطروحة دكتوراه. بسكرة، علوم التسيير، الجزائر: جامعة حمد خيضر بسكرة. ص 1-230
- س، م، بن أشهبو. (2010). "دراسة المكونات المؤثرة على وفاء الزبون بالعلاقة Djezzy - دراسة امبريقية باستعمال نموذج المعادلات الهيكلية"، أطروحة دكتوراه، تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر. ص 120.
- ع كموش. (2018). "دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات- الآليات ونظام التشغيل-". مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، ص 26.
- ك ماحي. (2017). "أثر جودة الخدمة على ولاء العميل باستخدام المعادلات الهيكلية - دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية بولاية سعيدة-". أطروحة دكتوراه، سعيدة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، الجزائر. ص 99.
- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك؛ OCDE. (2004). "مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لحكم الراشد (OECD)". باريس: تنمية اقتصاد العراق للطبعة العربية، العراقية. ص 01-40
- وآخرون حسايي. (2012). "آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري". ورقة مشاركة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. بسكرة. ص 10.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Financial Reporting Council. (2014). "The UK Corporate Governance Code", England, pp7-22..
- Akash Chattopadhyay, a. a. (2018). "Governance Through Shame and Aspiration: Index Creation and Corporate Behavior in Japan", *Forthcoming, Journal of financial Economics*, , 10-18.
- Edward Freeman, R. D. (1983). "Stockholders and stakeholders: A new perspective on corporate governance", <https://doi.org/10.2307/41165018>. *California Management Review*, , vol(25), (Issue(3)), page 88-106.
- Financial Reporting Council. (2014). "The UK Corporate Governance Code". England,. pp01-60.
- Gherbi, s. e. (2019). "Towards a model for corporate governance for Algerian companies", *Finance and business Economics Review JFBE*, Volume (03), (number(01)), pp55-71
- GOAL, M. o. (2009). "The Algeria corporate Governance Code", Algeria.
- Gupta, P. K. (2009). "Corporate governance firm value: evidence from Canadian capital markets", *corporate ownership & control*, volume 6, . (Issue3,), Pp: 293-307.
- hassan, R. I. (2015). "Diversity, Corporate Governance and implication on firm financial performance", *Global Business and management Research :An International Journal* , , Vol. 7, (N°.2,), 18-28.
- International Finance Corporate (IFC). (2005). "corporate governance: why corporate governance", . p1.
- Jackson, G. (2010). "Understanding corporate governance in the united states '(An historical and theoretical reassessment). *Arbeits papier 223, Hans Bockler stiftung*. , 1-35.
- Kline, R. B. (2016). Principles and practice of structural equation modeling (4th ed.). New York: The Guilford Press.
- Mateescu, R. A. (2015). "Corporate governance disclosure practices and their determinant factors in European Emerging countries." *Journal of accounting and management information systems*, , vol14, (Issue1,), pages 170-192.
- Niarlae, F, & A. (2011). "Corporate governance in emerging economies :the case of Romania., *theoretical and Applied economics*, , vol XVIII, (no 9), (562).
- Sarbanes, P. O. (2002). "Sarbanes Oxley Act of 2002, A44, Congress,. Washington, DC.
- Sinan, D. (2008). "Corporate governance : The effects of board characteristics, information technology maturity and transparency on company performance", *do in partial fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy (management & .*